طالب السلطتين بإعطائها حقوقها دون نقص

غضنفري: المرأة أثبتت على مر التاريخ حرصها على الإنتاج و العطاء والتضحية

المحميد: تاريخ غضنفري وحراكه وتواصله يشهد بحرصه على الوحدة الوطنية

حيدر غضنفري متحدثاً أثناء الندوة

جانب من الحضور

عقد مرشح الدائرة الثالثة حيدر غضنفري ندوة نسائية في مقره الانتخابي بمشاركة الناشطة السياسية الدكتورة خديجة المحميد، وبحضور جمع من سيدات المجتمع وناخبات الدائرة الثالثة والمدعوات تحت عنوان «نعم للوحدة الوطنية» أكد خلالها أن كل مواطن يعيش على هذه الأرض الطيبة ينشد الوحدة الوطنية، وأن تطبيقها يولد الأمن والاستقرار وهي الشروط الضرورية للتنمية.

واستعرض غضنفري في كلمته مشاهد من الوحدة الوطنية التي رسخها النبي الأكرم محمد «ص» من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وبين الأوس والخزرج، حيث ادخل جميع الأطياف والأعراق في نسيج الدولة الإسلامية الفتية كصهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي، ليقدم لنا نموذجا عمليا للاقتداء به.

وإذ أشار غضنفري الى أن العامل الرئيس الذي جمع مؤسسي الكويت هو الأمن والاستقرار، استعرض النماذج التي ضربها اجدادنا في تآلفهم وتكاتفهم أمام التحديات التي واجهوها، ضاربين اروع الأمثلة في الوحدة الوطنية منذ انشاء السور مرورا بستة الهدامة، الى تهديد عبد الكريم قاسم وحادثة الصامتة، الى أن جاء الغزو الصدامي الغاشم، حيث تكاتف الكويتيون بجميع اطيافهم ليضربوا أروع الأمثلة في الصمود.

واكد غضنفري حرصه على الوحدة الوطنية مشيرا الى انه جمع في ديوانه مختلف أطياف المجتمع الكويتي للعمل على ترسيخها، واستمراره بالتواصل مع الجميع، لإيصال رسالة ان البدو والحضر أسرة واحدة وتضحياتها المشهودة، مشددا على واجب السلطتين التنفيذية والتشريعية في اعطاء المرأة حقوقها بالكامل دون أي نقص، وهي التي اثبتت على مر التاريخ حرصها على الإنتاج وعلى العطاء والتضحية في سبيل الوطن، وقال: سأستمر في المطالبة بسن القوانين التي تحافظ على كيان المرأة الكويتية.

ثم تحدثت الناشطة السياسية الدكتورة خديجة المحميد فاشارت الى ان تاريخ المرشح غضنفري وحراكه الاجتماعي والسياسي وتواصله مع جميع أطياف المجتمع الكويتي يشهد على حرصه على الوحدة الوطنية.

واعتبرت المحميد أن الوحدة الوطنية يجب ان تتجسد بأفعال صادقة وتترجم الى جهود بالنظر الى مستقبل ابنائنا، خاصة وان الظروف المحيطة بنا تستدعي الحذر، مؤكدا ان العزم والتصميم على ترسيخ الوحدة الوطنية هو الذي سيحمينا من هذه التداعيات المقلقة.

وركز غضنفري على الدور الأساسي للمرأة الكويتية في جميع هذه المحطات، حيث كانت تصنع التاريخ بمساندتها للرجل وتضحياتها المشهودة، مشددا على واجب السلطتين التنفيذية والتشريعية في اعطاء المرأة حقوقها بالكامل دون أي نقص، وهي التي اثبتت على مر التاريخ حرصها على الإنتاج وعلى العطاء والتضحية في سبيل الوطن، وقال: سأستمر في المطالبة بسن القوانين التي تحافظ على كيان المرأة الكويتية.

هناك بعض القوانين التي لا تحقق المطلب الدستوري بالعدالة والمساواة

تشريعية وقوانين منصفة للمرأة وللرجل أيضا.

واشارت الى أن هناك بعض القوانين التي لا تحقق المطلب الدستوري بالعدالة والمساواة، ولا تتماشى مع الدستور، وهي بحاجة الى جهد تشريعي، ليس فقط من قبل النواب، انما أيضا من مؤسسات المجتمع المدني.

وأشارت المحميد الى بعض النقوص التشريعية كحق المرأة في السكن الآمن، كالقانون الخاص بالرعاية السكنية الذي ورغم ادخال تعديلات عليه، الا انه غير منصف.

أكد على ضرورة مساواة المراكز الوظيفية المتشابهة

المنيفي: لا بد من حلول عاجلة لتفاوت الرواتب بين المواطنين

أزمة الرواتب الحالية سببها الارتجالية التي طغت على متخذ القرار

عبدالعزيز المنيفي

المزايدات السياسية من أجل بناء قاعدة انتخابية لا تثمر بناء وطن مستقر

شدد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبد العزيز سعد المنيفي على ضرورة إيجاد حل عادل وسريع لتفاوت رواتب العاملين في أجهزة الدولة، معتبرا ان غياب ذلك الحل من شانه زيادة الإحساس بالظلم بين فئات المجتمع.

وقال المنيفي في بيان صحافي ان هناك حاجة ملحة لمساواة موظفي الدولة في بند الرواتب، الأمر الذي يحتاج إلى دقة بالغة في تنفيذه إلى جانب الشجاعة في اتخاذ الخطوة من قبل السلطتين، لافتا إلى أن أبناء الكويت يتطلعون إلى أن ينفذ نواب الأمة وعودهم وأن يقوموا بدورهم المنوط بهم لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأرجع المنيفي أزمة الرواتب الحالية إلى الارتجالية التي طغت على متخذ القرار حيث لم يستند قرار منح بعض الفئات زيادات مجزية على دراسات معمقة للآثار التي يمكن أن يخلفها ذلك التباين على وضع المواطنين بشكل عام وبشكل خاص بين المقاربين علميا والمتعادلين في الواجبات الوظيفية المطلوبة منهم غير انهم مختلفين في القطاع الذي يتبعونه.

وقال إن المزايدات السياسية من أجل بناء قاعدة انتخابية لا تثمر بناء وطن مستقر ، غير أن ذلك لا يعني بقاء الوضع المتباين بين المواطنين على حاله لأن آثاره السلبية على المدى المتوسط والبعيد مربكة اجتماعيا واقتصاديا.

وأضاف المنيفي أن التفاوت الحالي في ملف الرواتب يقع عبئه على عاتق السلطة التنفيذية أو الحكومة في المقام الأول، خصوصا بعد خضوعها لضغوطات سياسية من أطراف عدة، فيما تجاهلت حقوق المواطنين والتي نص عليها الدستور الكويتي ولاسيما في الجزء المتعلق بالعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.

وحذر من أن التفاوت الكبير في سلم الرواتب خلف عزوفا كبيرا عن عدد من الوظائف ذات الأجور المتدنية مقارنة بقطاعات أخرى وخصوصا النفطي ما خلق وظائف دون راغبين فيها هنا وضغطا على وظائف مماثلة هناك بسبب فارق الراتب بين الموقعين.

ونوه المنيفي الى أهمية الاستعجال في إنهاء البديل الاستراتيجي الذي أعلنت الحكومة عن البدء في إعداده مردفا إن من شأنه إن صدقت النوايا رسم خارطة طريق للوصول إلى التوازن المنشود في الجوانب المالية الخاصة بالموظفين في الجهات الحكومية.

وأوضح المنيفي أن الحكومة مطالبة بالتزامن مع إعداد البديل الاستراتيجي للرواتب إلى وقف الهدر في المال العام بدلا من الحديث المستمر عن وقف الدعم للمواد الاستهلاكية التي تساعد المواطنين في تحمل الأعباء المعيشية لأسرهم.

وقال المنيفي إن البديل الاستراتيجي للرواتب يجب أن يتضمن رؤية شاملة للعمل الحكومي وكيفية توجيه الشباب إلى الانخراط في العمل الخاص بما يخفف العبء عن القطاع العام مردفا إن أولى الخطوات تكمن في الاهتمام بمخرجات التعليم وتهيئة سوق العمل بما يحقق رغبات المواطنين الشباب وفتح المجال أمامهم كذلك للبدء بمشروعاتهم الخاصة بهم من خلال دعم طموحاتهم تلك.

من الأهمية الاستعجال في إنهاء البديل الإستراتيجي الذي أعلنته الحكومة

531 مشروعاً في موازنة الدولة بكلفة 19 مليار دينار

النصار: مشروعات بالمئات.. واعتمادات بالمليارات.. و«انعدام التنفيذ منذ سنوات».. فأين التخطيط؟

عبدالرحمن النصار

أكد عبدالرحمن النصار، مرشح الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، أنّ ما كشفت عنه لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من وجود 531 مشروعا في موازنة الدولة بكلفة 19 مليار دينار، معظمها لم ينفذ، يظهر ضعف التخطيط والرقابة، كما يعد دليلا على الهدر المتواصل في ميزانيات الدولة، وكذلك تعطيل الإنجاز والتنمية في مجالات عديدة.

وأوضح النصار أن ما دعت إليه لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عال تجمع كل الاطراف التي لها علاقة بالمشاريع في الدولة من اجل بحث العقبات التي تعترض سرعة انجاز المشاريع في الفترة الزمنية المحددة لها والتي بقيت معطلة منذ سنوات طويلة، وإن كان جيدا إلا انه بعد إجراء غير كاف، حيث إنه من الضروري عدم اقتصار مهام اللجنة المزمع تشكيلها على هذه المهمة فقط، بل ينبغي إجراء محاسبة دقيقة ووضع جزاءات وافية للمتسبب في هذا التعطيل، فالموضوع ليس هيّنا، بل يتعلق بالمال العام، ومن ثمّ فإن الاقتصار على بحث المعوقات، وحث الجهات لتنفيذ المشروعات بعد إجراءً غير فاعل، فالمحاسبة وتفعيل أدوات الرقابة والتفتيش، أمر ضروري للدفع نحو إنجاز مشروعات الدولة التي أصابها الجمود منذ عشرات السنين.

ولفت النصار إلى أن ما أعلنته لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية من وجود مشاريع قديمة لم تنجز منذ فترة طويلة منذ «2006/2007». ووجود مشاريع ألغيت لعدم الصرف عليها على الاطلاق، وإدراج اعتمادات مالية لمشاريع انشائية لم تنجز حتى الآن، يعد مؤشرا خطيرا على تدني الأداء لدى المسئولين، وعدم الدقة في وضع الاعتمادات المدرجة للمشروعات المختلفة، وغياب التخطيط، وانعدام الرؤية، والانخراط في دورات مستندية، وإجراءات بيروقراطية عقيمة يجب التخلص منها، لتداعياتها الخطيرة، مشددا على ضرورة ربط أي اعتمادات مالية للمشروعات بدراسات جدوى تحتوي برامج زمنية لمراحل التنفيذ، مع مصاحبة أدوات الرقابة والتفتيش لكافة مراحل المشروع.

في ندوة ألقاها بحضور جماهيري كثيف

الشراح: سأعمل جاهدا على تحقيق وعودي كاملة ..والمشكلة الإسكانية مصطنعة ووهمية

السكن حق أصيل لكل مواطن كفله له الدستور

علينا تشجيع الشباب للدخول في النسيج الاجتماعي للمجتمع

الشراح متحدثا

اعتبر المحامي نجم الشراح القضية الصحية من ضمن أولوياته، واعدا بالعمل جاهدا على تحقيق وعوده، والمضي بالوطن قدما إلى طريق التقدم والازدهار، ومؤكدا أن المشكلة الإسكانية هي مشكلة وهمية ومن صنع الحكومة، ومحذرا من الفايروس الخطير الجديد الذي يعصف بالدول من حولنا والآن إلى تفاصيل الندوة:

وأكد انه سيعمل جاهدا على تحقيق وعوده للنهوض بوطنه الحبيب، مضيفا انه من غير المنطق إقناع المواطن أن لديه مشكلة إسكانية في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة عن فائض سنوي يقدر بالملايين، معتبرا هذا الدليل قطعي وحاسم للإثبات بأن المشكلة الإسكانية هي مشكلة مصطنعة بامتياز، معلنا تعهد الحكومة خلق هذه الأزمة لاعتبارات خاصة بها، ومطالبا الحكومة والمجلس بوقفة جادة لحل هذه المشكلة فالسكن حق من حقوق المواطن لا يمكن لنا أن ننكره وهو حق أصيل منحه إياه الدستور الكويتي نصا، مستغربا التراخي في منح المواطن لهذا الحق لكي يحصل على بيت العمر المزعوم، في حين تقوم دول غربية أخرى بتسليم البيت بوقت قياسي مع العلم ان إمكانات الكويت المادية تفوق الدول الكبرى.

وحث الشراح الحكومة على إعطاء المواطن تقرض إسكاني مع الإفراج عن الأراضي عن طريق التوافق بين كل من البلدية ووزارة الداخلية والنفط وباقي الوزارات المختصة، وإدخال القطاع الخاص لكي يسرع بإنجاز القسائم وتسليمها للمواطنين، واصفا تكدس عدد الطلبات الإسكانية إلى 100 ألف طلب ونحن نقف عاجزين أمام هذه المشكلة بالأمر المخجل بحق الكويت.

من جهة أخرى فقد اعتبر الشراح الشباب الكويتي قوة لا يمكن الاستهانة بها في حال من الأحوال، وعلينا ان نشجعهم ونستوعبهم للدخول بهم في النسيج الاجتماعي والابتعاد بهم عن الانجراف في دوامات البطالة، ومن ثم النزول إلى الشارع على حد وصفه، مضيفا أن عدد سكان دولة الكويت الذي لا يتجاوز المليون ونصف، وبحجم إمكانيات هذه الدولة الغنية فمن المستحيل أن نترك الشباب للبطالة تنهش بهم على حد وصفه، ومطالبا الحكومة الكويتية بحل مشكلة البطالة بزمن محدود لا يتجاوز الثلاث سنوات، من خلال برنامج عمل منظم ودراسة احتياجات السوق بشكل دقيق لكي يتم بعدها دراسة مخرجات التعليم لتتوافق مع السوق الكويتية، مشيرا إلى ضرورة الاستفادة من التعليم العالي ليتم تقسيم الشباب الكويتي في الكليات تبعا لحاجة السوق المطلوبة.

وركز الشراح على ضرورة دعم القطاع العام ليتنافس القطاع الخاص، وإجبار القطاع الخاص على نسبة كوتة، حيث أن قانون التكويت غير مفعل، مستغربا من اهمال الحكومة لهذا القانون فلا يعقل ان نوظف المقيم ونترك ابن الكويت وهو الأحق في ذلك.

وأضاف الشراح أن التعليم الحكومي في الكويت متردٍ بشكل لافت، مؤكدا ان هذا شيء غير خاف على احد، حيث نشهد التوجه الكبير نحو المدارس الخاصة ، رافضا ترك التعليم على وضعه المترهل، ومطالبا بوضع جدول زمني لتغيير المناهج بشكل مدروس ومنظم، موضحا ان المناهج القديمة اصبحت منتهية الصلاحية فعلينا تغيير جميع المناهج الدراسية، مبينا ان نقطة البدء في التغيير هي قاع الهرم وصولا إلى التعليم العالي، معتبرا وجود برنامج عمل منظم ودراسة دقيقة لتغيير المناهج لتتناسب مع التطور و التقدم الحالي امر بالغ الأهمية، لكي يتم بعدها دراسة مخرجات التعليم العالي وفق خط زمني واضح لتتوافق مع السوق الكويتية، ولنواكب الدول المتطورة التي تستخدم اقصى ما لديها من تطور لتسخره لخدمة التعليم في حين تخلو مدارسنا من ابسط التجهيزات الالكترونية، محذرا من نتائج عدم الاهتمام بمواهب الطلبة، مضيفا أن علينا الابتعاد عن الحشو وعن المنهج التلقيني، مشيرا إلى ضرورة الزج بطلابنا في الميدان العملي.

وزاد في القول: شبابنا وخريجينا قادرون على الإبداع والعطاء ويجب أن نفسح لهم المجال عن طريق رعاية الإبداع وعدم إحباطهم عن طريق توظيف جنسيات ثانية في الوقت الذي نعاني فيه من مشكلة البطالة، ولدينا المئات بل الآلاف من الخريجين ينتظرون دورهم في الحصول على الوظيفة الحكومية.

وذكر الشراح أن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراها إلا المرضى، معتبرا الصحة من أهم أولوياته في الوقت الذي تنتشر فيه الأوبئة وقد عاصرنا في الأيام القليلة الماضية خطر مرض كورونا من الجيل المطور الذي فتك بما يزيد عن 400 حالة في السعودية، على حد قوله، معتبرا الصحة الوقائية في الكويت بحاجة إلى إعادة هيكلة، مضيفا أن من واجبنا نشر حملات توعوية في وسائل الإعلام للتخفيف من إمكانية العدوى، واصفا غياب دور الرقابة في القطاع الصحي بالمرض الخطير الذي ربما يتجاوز بخطورته سارس وكورونا، ومحذرا من مسألة جلب الأجهزة الطبية التي يتم استيرادها من الخارج بأسعار خيالية وهي أصلا منتهية الصلاحية من دولة المنشأ، معتبرا هذا خيانة عظما بحق دولتنا التي منحتنا الحب والأمان، مضيفا أن تصدير الحالات المرضية للخارج ينهك كاهل الميزانية الحكومية، داعيا الجميع لوقفة حقيقية أمام أنفسنا لنسأل إلى أين نقود وطننا الحبيب؟ ومن ثم تفعيل لجان رقابية تكون بالمرصاد لذوي النفوس الضعيفة الذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مصلحة الوطن، معتبرا الكويت وطن الجميع وفوق الجميع، داعيا لها بدوام العطاء والصحة.

وختم الشراح ندوته طالبا من كل ناخب أن يدلي بصوته في صندوق الاقتراع في هذا العرس الوطني على حد تعبيره، محذرا من إعطاء الأصوات على أساس قبلي أو طائفي أو غيره، وداعيا لاختيار الكفؤ لهذه المهمة الصعبة، مذكرا الناخب أن صوته مستقبل الكويت وأن الأمور تقاس بالعمل وليس بالأمل، موجها سؤاله للناخبين قائلا: أي مستقبل ستختار لك ولعائلتك وشعبك ووطنك ، فالقرار بداية ونهاية في يدك وكلي أمل وطمأنينة بأنك على قدر من الوعي والحيطة والحذر والله ولي التوفيق.